

أخبار
تركستان
الشرقية

لجنة مشتركة في الكونغرس ترجح ارتكاب الصين إبادة جماعية ضد الأويغور

قالت لجنة مشتركة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بالكونغرس، إنها ترجح ارتكاب الصين «إبادة جماعية» ضد الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في إقليم شينجيانغ الغربي (تركستان الشرقية).

وأضافت اللجنة التنفيذية بالكونغرس المختصة بالشأن الصيني، أنه ظهرت أدلة جديدة العام الماضي تدل على وقوع «جرائم ضد الإنسانية، وربما إبادة جماعية جارية».

كما اتهمت اللجنة بكين بمضايقة الأويغور في الولايات المتحدة ودعت إلى «تأكيد (رسمي أمريكي) بشأن ما إذا كانت جرائم شنيعة ترتكب» في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

من جانبه وصف النائب الديمقراطي جيم ماكجفرن، وهو رئيس مشارك في اللجنة سلوك الصين فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان في العام الماضي بأنه «صادم وغير مسبوق»، وحث الكونغرس وإدارة جو بايدن على محاسبة بكين.

وقال: «يجب أن تستمر الولايات المتحدة في الوقوف إلى جانب الشعب الصيني في نضاله، وقيادة العالم في رد فعل موحد ومنسق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الصينية».



أخبار
تركستان
الشرقية

جواسيس صينيون حاولوا خلق «إرهابيين أوغور» زائفين في أفغانستان



أدرجت الولايات المتحدة المجلس الدولي لحركة تركستان الشرقية الإسلامية ETIM كمنظمة إرهابية لها صلة بتنظيم القاعدة. وفي عام 2003، قُتل زعيم الحركة حسن مخدوم برصاص الجيش الباكستاني. وقد كان ينفي حتى قبل وفاته أي صلة له بالقاعدة، رغم اعترافه بأنه يدعم حركة طالبان.



ولم يسمع الكثير عن «ETIM» في السنوات اللاحقة. في عام 2008، بدأ ما يسمى الحزب الإسلامي التركستاني (TIM) يُظهر نفسه كحليف آخر على نطاق صغير من طالبان، مع صلات يشتهب بها مع تنظيم القاعدة. فقد أصدرت تهديدات ضد أولمبياد بكين 2008، قد يكون بعضها حقيقياً، والبعض الآخر اخترعته الاستخبارات الصينية، ولم تعقبه هجمات حقيقية. وفي فبراير 2010، قُتل زعيمها عبد الحق التركستاني بصاروخ أطلقتته طائرة بدون طيار تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في باكستان. وادعت الصين أن «ETIM» و«TIM» هما نفس الشيء، ولكن آخرين شككوا في ذلك.



تم القبض على عشرة عملاء صينيين وطُردوا بهدوء بعد محاولتهم تأسيس فرع زائف لحركة تركستان الشرقية الإسلامية المنحلة في الأسبوع الماضي غادرت طائرة مستأجرة مطار كابول إلى وجهة مجهولة في الصين. وكان على متن الطائرة عشرة صينيين تم القبض عليهم في أفغانستان في العاشر من ديسمبر، بعضهم في منزل لي يانغ يانغ الذي يعتقد أنه عميل استخبارات بارز حيث عُثر أيضاً على أسلحة وذخائر ومخدرات.

وفي البداية، اتهم العشرة بالإرهاب والتواطؤ مع شبكة حقاني، وهي الذراع العسكري لطالبان. وطلبت أفغانستان من السفير الصيني وانغ يو اعتذاراً رسمياً لطرد العملاء وأبلغته أنه بدون ذلك سيُحاكمون أمام محكمة جنائية محلية.

ومع ذلك، فإن الأفغان أخطأوا في ذلك. ومع تقدم التحقيق، اتضح أن الجواسيس الصينيين لم يكونوا يحاولون دعم منظمة إرهابية حقيقية، بل إنشاء منظمة مزيفة. كانت حركة تركستان الشرقية الإسلامية ETIM موجودة في الماضي كمجموعة من المسلمين الأوغور «المتطرفين»، التي تأسست في عام 1989. ما فعلته الحركة، أو لم تفعله، هو مسألة أخرى. تكونت المجموعة من مجموعات صغيرة من المغتربين الأوغور في أفغانستان وباكستان وأوزبكستان. لقد قاتلوا جنباً إلى جنب مع الطالبان في مراحل مختلفة من الصراعات الأفغانية. وفي عام 2002،

ولكن، إذا لم تعد ETIM موجودة، فإن علامتها التجارية كانت جاهزة للاستيلاء عليها. ويعتقد أن العملاء الصينيون كانوا في أفغانستان لإنشاء ETIM كاذبة، وكانوا يأملون في جذب بعض المغتربين الأويغور، وتنفيذ الهجمات الإرهابية، وإلقاء اللوم على الشعب الأويغوري، وبالتالي تبرير القمع في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وقد اكتشف المخابرات الأفغانية المؤامرة، ولتجنب المشاكل مع الصين، أعيد العملاء بهدوء إلى بلادهم. ولكن ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن بكين لن تعيد مثل هذه الألعاب مرة أخرى.

ويعتقد معظم علماء الإرهاب إنه لا يوجد دليل على أن ETIM أو حتى TIM مسؤولة عن هجمات إرهابية في شينجيانغ «تركستان الشرقية» بالرغم من أن السلطات الصينية نسبتها إلى أكثر من 200 شخص. وقعت بعض الهجمات في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، غير أن ETIM أو TIM لم تعلن مسؤوليتهما عنها. بعضها كان حقيقياً، والبعض الآخر ربما اخترعته الدعاية الصينية. في عام 2020، أزالته الولايات المتحدة ETIM من قائمة المنظمات الإرهابية، مدعية أنه لا يوجد دليل على أنها لا تزال موجودة. ومن ناحية أخرى، لا يزال مجلس الأمن الدولي وعدة دول يدرجون الحركة على قائمة الجماعات الإرهابية.

شوفو ؛ نحن نداوي شعب
تركستان الشرقية لإصابتهم
بفيروسات التطرف والراديكالية ...



Er.serhan

اتهام علامات تجارية شهيرة بـ«استغلال مسلمي الأويغور»



(بي إم دبليو) تعاقداً جميع موردي الدرجة الأولى (المباشرين) بالامتثال لحقوق الإنسان وبمعايير العمل والمعايير الاجتماعية الأساسية. ويجب أن يلزم هؤلاء الموردون مورديهم الفرعيين بهذه المعايير أيضاً.

ومن جهتها، قالت متحدة باسم «فولكس فاغن»، إنه لا توجد منتجات معروضة للبيع في أوروبا مصنوعة في الصين، مضيفة «نحن نؤكد أن مبادئنا تقوم على احترام الأقليات، والالتزام بمعايير العمل».

كما عبرت «نايكي» عن قلقها بشأن هذه التقارير، مؤكدة أن قواعد التعامل مع الشركة تحظر استخدام أي نوع من أنواع العمل القسري أو الاستعبادي.

وقالت متحدة باسم «أبل»، «الشركة لا تتسامح مطلقاً مع العمل القسري».

وانتقدت دول ومنظمات غربية مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، سياسات الصين مع مسلمي الإيغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وسبق أن أكدت الأمم المتحدة، أن الصين تحتجز أكثر من مليون فرد من الأويغور منذ عام 2017، في معسكرات «مكافحة الإرهاب»، لكن بكين نفت ذلك، قائلة إنها تحتجز «بعض المتشددين دينياً»، بغرض «إعادة تأهيلهم».

اتهم تقرير أصدرته لجنة حقوق الإنسان التابعة لحزب المحافظين البريطاني علامات تجارية عالمية، مثل «أبل» و«بي إم دبليو»، بالحصول على إمدادات من مصانع تستغل مسلمين من الأويغور في العمل القسري.

“

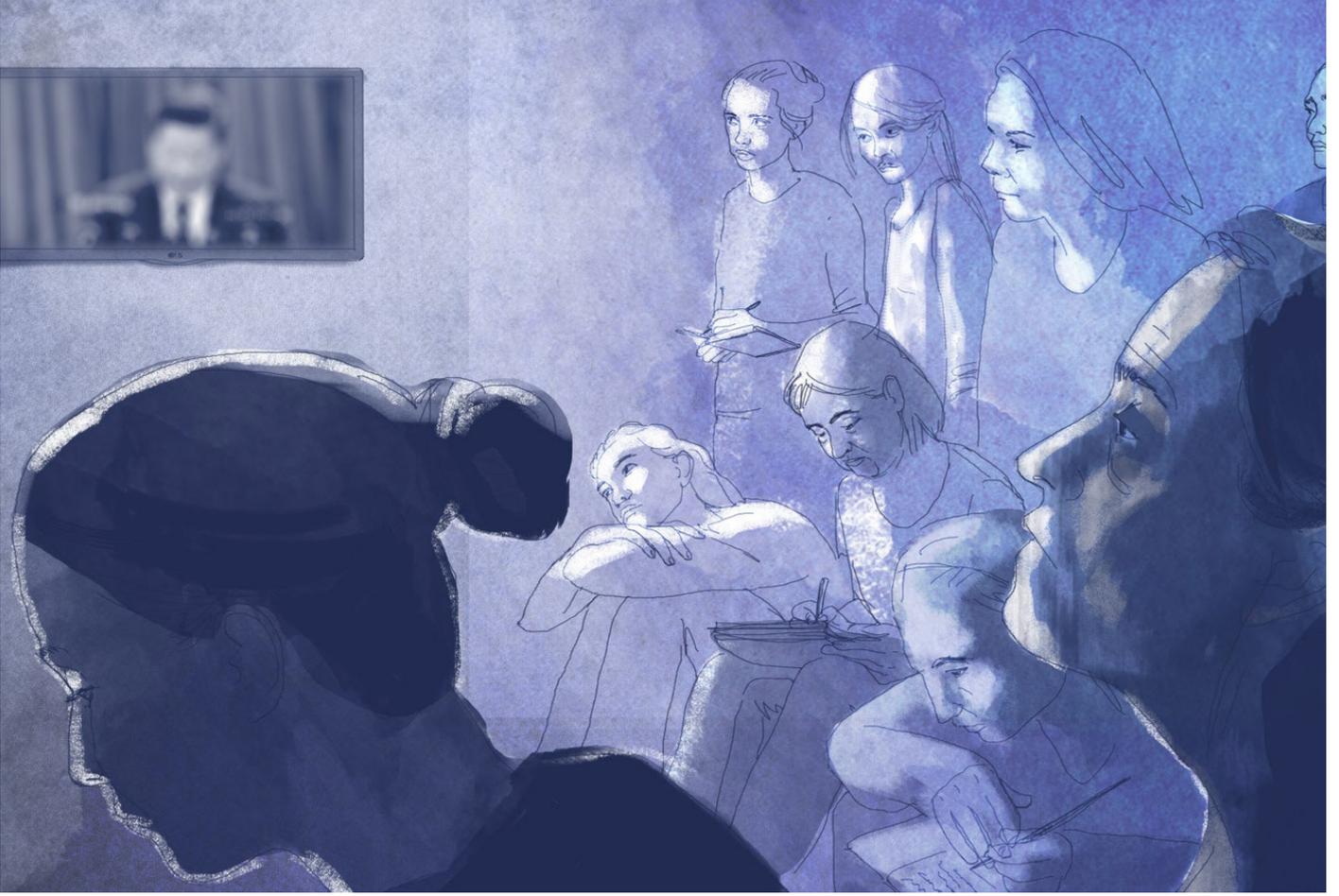
وبحسب صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، فقد قال التقرير، إن «عشرات الآلاف من مسلمي الأويغور قد تم نقلهم في السنوات الخمس الماضية إلى مصانع موجودة في جميع أنحاء الصين، تعد جزءاً من سلاسل التوريد لعلامات تجارية العالمية الكبرى، وقد أجبر أولئك الأشخاص على العمل بالسخرة».

”

وأوضح التقرير، أن من ضمن هذه العلامات التجارية، التي يبلغ عددها نحو 83، كلاً من «أبل» و«بي إم دبليو»، و«هواوي» و«نايكي» و«سامسونغ» و«سوني» و«فولكس فاغن».

وقال التقرير، إن لجنة حقوق الإنسان «تشعر بقلق بالغ من انتشار ممارسات العبودية الحديثة في سلاسل التوريد للعلامات التجارية البريطانية والدولية الكبرى».

وقال متحدث باسم «بي إم دبليو»، «للأسف، لم نتصل بنا لجنة حماية حقوق الإنسان قبل كتابة تقريرهم؛ ولذا فإننا لا نعلم شيئاً بشأن الادعاء الذي يشيرون إليه». وأضاف «ومع ذلك، من حيث المبدأ، تلزم مجموعة



السجناء وتلقينهم ومعاقبتهم. ورفضت الصين الوثائق ووصفتها بأنها مزورة.

ونشرت السفارة الصينية، تغريدة على «تويتر»، استشهدت فيها بتقرير صحيفة «تشانينا ديلي» الذي تحدث عن مركز أبحاث التنمية في شينجيانغ (تركستان الشرقية) ووجد أنه «في عملية القضاء على التطرف، تم تحرير عقول نساء الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) وتعزيز المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية، وإقناعهم بأنهن لسن آلات للإنجاب فقط».

وفي حديثها عن نتائج التقرير، قالت السفارة إن النساء كن «أكثر ثقة واستقلالية».

وقال التقرير الذي نشره مركز شينجيانغ لأبحاث التنمية حول التغيير السكاني في شينجيانغ (تركستان الشرقية) إن التطرف حرض الناس على مقاومة تنظيم الأسرة وأن القضاء عليه منح نساء الأويغور مزيداً من الاستقلالية عند اتخاذ قرار بشأن إنجاب الأطفال.

أظهرت دراسة حديثة أن عملية إنهاء التطرف نتج عنها تحرير عقول نساء الأويغور في شينجيانغ (تركستان الشرقية) وتعزيز المساواة بين الجنسين ورفع سوية الوعي بما يخص الإنجاب مما يلغي فكرة أن النساء آلات ينجبن الأطفال فقط بل هم أشخاص أكثر ثقة واستقلالية. انخرطت الحكومة الصينية في إعادة تثقيف وتعليم الأقليات المسلمة «الأويغور» في منطقة شينجيانغ في شمال غرب الصين (تركستان الشرقية).

وانتقد نشطاء وجماعات حقوق الإنسان النظام الصيني واتهموه بالضلوع في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بهذا البرنامج.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أفادت شبكة «بي بي سي» بأن وثائق مسربة كشفت أن الصين قامت بشكل منهجي «بغسل أدمغة» مئات الآلاف من المسلمات في معسكرات اعتقال مشددة الحراسة على الرغم من ادعاء بكين باستمرار أن المعسكرات في شينجيانغ (تركستان الشرقية) توفر التعليم والتدريب الطوعيين.

وشاهدت «بي بي سي» بانوراما ووثائق رسمية تظهر كيف تم اعتقال



وشبّهت صوفي ريتشاردسون مديرة شؤون الصين بهيومن رايتس ووتش، عقب إصدار المنظمة «التقرير العالمي 2021»، محنة الأويغور بتلك التي يمر بها مسلمو الروهينغيا في ميانمار، لكنها أشارت إلى أن رد فعل المجتمع الدولي عليها أضعف كثيراً.

وبخصوص تغطية جائحة كورونا، أصدرت محكمة صينية الشهر الماضي حكماً بالسجن لمدة 4 أعوام على مواطن صحفي كان يغطي الجائحة في إقليم ووهان الذي ظهر فيه الفيروس للمرة الأولى قبل أن ينتشر في أنحاء العالم، في حين اختفى آخرون أقدموا على الأمر نفسه.

وقالت ريتشاردسون التي كانت تتحدث في ندوة عبر الإنترنت: إن «اتخاذ إجراءات صارمة بحق المُبلغين عن المخالفات والمواطنين الصحفيين في هذه اللحظة بالذات.. يساعد في تسليط الضوء لبقية العالم على ما يمكن أن تكون عليه عواقب مخالفة (القواعد) في الصين».

أما عن الوضع في هونغ كونغ، فقد سنّت الصين العام الماضي قانوناً للأمن القومي في المستعمرة البريطانية السابقة، اعتقلت بموجبه 53 من النشطاء المطالبين بالديمقراطية في مظاهرات عند الفجر الأسبوع الماضي.

هيومن رايتس ووتش تصف عام 2020 بـ«المروع» في ما يخص ملف حقوق الإنسان في الصين

وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان عام 2020 بأنه كان «عاماً مروعاً» في ما يتعلق بملف حقوق الإنسان في الصين، إذ شهد قمع مسلمي الأويغور واتخاذ إجراءات صارمة بحق المعارضة في هونغ كونغ ومنع تغطية تفشي فيروس كورونا.

ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان الأربعاء

أن 2020 كان «عاماً مروعاً» فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الصين، إذ شهد قمع مسلمي الأويغور واتخاذ إجراءات صارمة بحق المعارضة في هونغ كونغ ومنع تغطية تفشي فيروس كورونا.

وأبلغ كينيث روث المدير التنفيذي للمنظمة تلفزيون رويترز في جنيف أن «الصين لا تزال أكبر تهديد لحقوق الإنسان على مستوى العالم»، وأن رئيسها شي جين بينغ «شرع في أشد حملات القمع» هناك منذ حملة ساحة تيانانمن عام 1989.

وفيما يتعلق بمسلمي الأويغور، واجهت بكين اتهامات سارعت بنفيها، حول اضطهادهم وإجبارهم على العمالة القسرية في إقليم تركستان الشرقية غربي الصين.



اضطهاد الصين أقلية الأويغور لم يتوقف أصلاً / رويترز

جانب الشعب الصيني في نضاله، وقيادة العالم في رد فعل موحد ومنسق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الصينية».

يحدث هذا في وقت تراجعته فيه العلاقات بين أكبر قوتين اقتصاديتين بالعالم إلى أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة، بسبب الخلافات حول قضايا، من بينها حقوق الإنسان وجائحة كورونا والتجارة والتجسس وقانون الأمن القومي الذي فرضته الصين على هونغ كونغ.

حديثاً ذكره، أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، في أيامه الأخيرة بالمنصب، قبل أن يخلف الرئيس المنتخب جو بايدن، الرئيس دونالد ترامب في 20 يناير/كانون الثاني، كان يفكر بالفعل في توصيف اللوضع، لكن بسبب الاضطرابات في واشنطن، يقلل المسؤولون من احتمال صدور إعلان قبل هذا الموعد.

«عام مروغ» على الأويغور

الأربعاء 13 يناير/كانون الثاني، ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان، أن 2020 كان «عاماً مروغاً» بالنسبة لحقوق الإنسان في الصين، إذ شهد قمع مسلمي الأويغور، واتخاذ إجراءات صارمة بحق المعارضة في هونغ كونغ، ومنع تغطية تفشي فيروس كورونا.

وأبلغ كينيث روث، المدير التنفيذي للمنظمة، تلفزيون رويترز في جنيف، أن الصين لا تزال أكبر تهديد لحقوق الإنسان على مستوى العالم، وأن رئيسها شي جين بينغ «شرع في أشد حملات القمع» هناك منذ حملة ساحة تيانانمن عام 1989.

وفيما يتعلق بمسلمي الأويغور، واجهت بكين اتهامات، سارعت بنفيها، باضطهادهم وإجبارهم على العمالة القسرية في إقليم شينجيانغ بأقصى غربي الصين (تركستان الشرقية).

وشبّهت صوفي ريتشاردسون، مديرة شؤون الصين بـ«هيومن رايتس ووتش»، عقب إصدار المنظمة (التقرير العالمي 2021)، محنة الإيغور بتلك التي يمر بها مسلمو الروهينغا في ميانمار، لكنها أشارت إلى أنّ رد فعل المجتمع الدولي عليها أضعف كثيراً.

قالت لجنة مشتركة من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بالكونغرس الأمريكي، في تقرير صدر، الخميس 14 يناير/كانون الثاني 2021، إنه من المحتمل أن تكون الصين ارتكبت «إبادة جماعية» في أسلوب تعاملها مع الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى بإقليم شينجيانغ الغربي (تركستان الشرقية).

وتعرضت الصين لانتقادات على نطاق واسع؛ لقيامها بإنشاء مجتمعات في الإقليم تصفها الصين بأنها «مراكز تدريب مهني»، للقضاء على التطرف وتعليم الناس مهارات جديدة، فيما يقول آخرون إنها معسكرات اعتقال.

كما تقول الأمم المتحدة، إن ما لا يقل عن مليون من الأويغور وغيرهم من المسلمين محتجزون في شينجيانغ (تركستان الشرقية). ويقول زعماء دينيون وجماعات نشطاء وغيرهم، إن جرائم ضد الإنسانية، من ضمنها الإبادة الجماعية، تُرتكب في المنطقة. وتنفي بكين الاتهامات.

«جرائم شنيعة تُرتكب»

اللجنة التنفيذية بالكونغرس المختصة بالشأن الصيني، قالت إن أدلة جديدة ظهرت العام الماضي، على وقوع «جرائم ضد الإنسانية، وربما إبادة جماعية جارية». كما اتهمت اللجنة بكين بمضايقة الأويغور في الولايات المتحدة.

كما دعا التقرير إلى «تأكيد (رسمي أمريكي) بشأن ما إذا كانت جرائم شنيعة تُرتكب» في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، على أن يكون مثل هذا التوصيف جاهزاً في غضون 90 يوماً من تشريع أمريكي صدر في 27 ديسمبر/كانون الأول.

من جهته، وصف النائب الديمقراطي جيم ماكجفرن، وهو رئيس مشارك في اللجنة، سلوك الصين فيما يتعلق بسحق حقوق الإنسان في العام الماضي، بأنه «صادم وغير مسبوق»، وحث الكونغرس وإدارة بايدن القادمة، على محاسبة بكين.

المتحدث ذاته طالب بأن «تستمر الولايات المتحدة في الوقوف إلى



تشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه بكين اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليوناً منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي مارس/آذار الماضي أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، ذكرت فيه أن الصين تحتجز المسلمين في مراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

قالت الخارجية البريطانية إنها تندد بما سمّته «البربرية الصينية» ضد أقلية الأويغور المسلمة في تركستان الشرقية، معلنة حزمة إجراءات جديدة تمنع التبادل التجاري بين لندن والمناطق التي يعمل فيها مسلمو الأويغور بالسخرة.

نددت وزارة الخارجية البريطانية الثلاثاء بما سمّته «البربرية الصينية» ضد أقلية الأويغور المسلمة في تركستان الشرقية.

جاء ذلك خلال إعلان وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب حزمة إجراءات جديدة تمنع التبادل التجاري بين لندن والمناطق التي يعمل فيها مسلمو الأويغور بالسخرة.

وقال راب أمام النواب البريطانيين: «هذه أعمال بربرية تُرتكب اليوم، كنا نأمل أنها أصبحت من الماضي»، لافتاً إلى ممارسات منها الاعتقال التعسفي والعمل بالسخرة والتعذيب والتعقيم القسري بحق الأويغور.